سؤال العمل في النص الديني

مقاربات تأويلية للتصورات الحداثية وما بعدها

مسفر بن علي القحطاني

أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الملخص

هناك إشكال موضوعي في الدراسات الحديثة التي تتناول المجـــال الشـــرعي نقـــدًا وتجديدًا، وملخص هذا الإشكال أن هناك خللًا معرفيًّا بدأ يظهر في جامعاتنا الشرعية تحت إطار التحديث والمقاربات المنهجية مع الدراسات الفينومونولوجية الغربية؛ يتمحور حول العناية المطلقة للجانب النظري والشكلي للعلوم الشرعية، والتعمُّق فيها وفق أدوات غريبة عن روح النص، تُعطي على سبيل المثال اهتمامًا كبيرًا للقراءة النصية من خـــلال تطبيـــق القراءات التأويلية الحداثية وما بعد الحداثية عليها، وحبس النص في الإطار التاريخي المرتبط بعصر النزول، والولوج بلا انتهاء في نقد الكتابات الاستشراقية والتراثية والمراوحة بينـــها، وهذا المجال البحثي قد يليق بالمستشرقين بحكم التأثر الكبير بالمنهج اللاهـــوتي الموغـــل في غرابة النص واختلافاته؛ بينما النص القرآني أغلبه واضح، والمراد منه حسب الكثير مـــن الآيات هو العمل التزكوي المقرب لرضا الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: نص- حداثة- تأويل- ما بعد الحداثة- العمل- الأخلاق.

Abstract

There is an objective problem in modern studies, which critically and creatively tackle the shariah areas. This problem emantes from a cognitive fault that began to exist in out shariah universities under the framework of modernization and methodological comparisons with Western phenomenological studies. It is about the absolute concern in the formal and theoretical aspects for the shariah sciences and their deep study in accordance with strange tools to the text. For example, it gives great concern in reading the Qur'anic text through modern and post-modern interpretive readings and holding the Qur'anic text related to the period of the revelation of the Qur'an and unlimitedly criticising the missionary and heritage writings. The research field may suit the missionaries for the great influence of the theological approach on them in regards to the strangeness and differences of the text whereas the Qur'anic text is clear and what is meant by many verses is the moral action driving to be close to Allah Almighty.
Keywords: text - modernity - interpretation - postmodernism - work - ethics

المقدمة

بسم الله، والحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله وآله وصحبه، وبعد: فهذا البحث يقوم على نقد فكرة مدارسة النص القرآني بعيدًا عن غايته المرتبطة بتحقيق العمل المرتبط بواقع الفرد واحتياجاته، ويمكن تلخيص هذا الإشكال فيما يلي:

بالنظر في الدراسات الحديثة والحداثية التي تتناول المجال الشرعي نقدًا وتجديدًا، تظهر لي عدة إشكالات، ولكن أبرزها من وجهة نظري ما اتضح لي من خلال قراءات متعددة ومتابعة بحكم التخصص، وحضور بعض الندوات العلمية المتعلقة بتطوير وتجديد العلوم الشرعية، أن هناك خللًا معرفيًّا يتمحور حول العناية المطلقة للجانب النظري والشكلي للعلوم الشرعية، والتعمُّق فيها وفق منهجية وأدوات غربية، تُعطي على سبيل المثال اهتمامًا كبيرًا للقراءة النصية (نصوص الوحي) من خلال تطبيق القراءات التأويلية الحداثية وما بعد الحداثية عليها، وحبس النص في الإطار التاريخي المرتبط بعصر النزول، والولوج بلا انتهاء في نقد الكتابات الاستشراقية والتراثية والمراوحة بينها، وهذه العناية البحثية ليست مرفوضة من حيث الأصل، ولكن التمحور حول هذا المجال النظري وفق منهجية مستوردة؛ لغوية أو تأويلية، ومن ثَمَّ استنكار السؤال العملي أو تمييعه باعتباره جانب أقل في الاهتمام، هو دافعي لكتابة هذا البحث.

وقد جعلته في مبحثين:

المبحث الأول: سؤال العمل في المنهج التأويلي الحداثي.

المبحث الثاني: العمل الديني وفق التصور المابعد حداثي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في محاولة توضيح الخلل المعاصر الذي بدأ يتبناه الكثير من الدارسين المعاصرين من خلال التعامل مع النص القرآني وفق أدوات البحث الغربية، مستعينين بالظاهراتية أو التأويلية التفكيكية كمنهجية لقراءة النص القرآني والديني عمومًا، مع إغراق كبير في نقد النص وتأويلاته على حساب الغاية من نزوله؛ وهو الحث على التقرب لله والعمل به.

كما تظهر غاية أخرى من هذا البحث وهي فتح باب السؤال والنقد حول تحديد قراءتنا للنص القرآني، مستعينين على ذلك بالعودة لغاياته ومقاصده، بدلًا من الإغراق في تأويلاته والأقوال المفسرة له.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات الهامة في هذا الحقل ما ألَّفه الفيلسوف المغربي الدكتور/ طه عبد الرحمن في كتابه "سؤال العمل"، فهذا المشروع قام فيه الدكتور/ طه بنقد القراءات الحداثية للتراث الإسلامي عمومًا، وقدَّم نقده أيضًا للفلسفة الغربية المستجَلبة كمرجعية لهذه القراءة، وبحثي مختص بالنص القرآني ومدمجًا القراءة المابعد حداثية إلى هذا الموضوع مع تنزيلات على واقعنا الأكاديمي.

ومن خلال ما سبق تظهر مشكلة البحث والسؤال الأصيل الذي يقوم عليه، وهو تحرير النص القرآني من مرجعيات الاستشراق التي تخالف طبيعة النص وغاياته، وهل سيظهر للقارئ حقيقة هذا الإشكال؟

وأهم هدفين لهذا البحث هما:

١- تحديد مكانة العمل في السياق التأويلي الحداثي.

٢- فهم طبيعة العمل الديني وفق التصورات المابعد حداثية.

وقد حاولت أن أسير على منهج التحليل والتوصيف للظواهر التأويلية والدينية في بيئتنا العربية، وإعمال منهج الاستدلال لمعرفة التصور الصحيح لهذا الواقع أو نقده ومراجعته، ملتزمًا بشروط البحث المعروفة في أدبياتنا العلمية، سواء في الاقتباس أو التحليل أو وضع الهوامش وكتابة الآيات وتخريج الأحاديث، مستعينًا بالمصطلحات المتخصصة في الدراسات الأصولية والفلسفية، وهي التي تضبط حدود البحث وتميزه عن المجالات البحثية الأخرى؛ حيث جعلت حدود بحثي في مجالي الدراسات الشرعية والفلسفية التي يراوح البحث بينهما.

والله تعالى أسأل التوفيق والإخلاص والسداد.

المبحث الأول

سؤال العمل في المنهج التأويلي الحداثي

إنَّ العمل الديني وفق التصور الحداثي المستورد، هو مجال هامشي متروك للمشايخ والدعاة والوعاظ؛ بينما البحث النظري الغارق في الفلسفات الحديثة يوصف بأنه "العلم"، ومن يشتغل به هم العلماء والمفكرون، في مقابل موضوع آخر وبعيد هو "العمل"؛ الأدنى حظًّا في الاهتمام، والذي يُنظر له بدونية واستهجان لدى أولئك الدارسين للتراث الإسلامي، مستلهمين شمعة التنوير المنطفئة منذ عقود، ولو أحسنوا النظر بتوازن بين العلم والعمل؛ لكان أكثر نفعًا، وأقرب للتنزيل الحقيقي للنصوص، وأدعى للنقاش المثمر بين المدارس الكلامية والفكرية؛ لأن هناك واقعًا ملموسًا يمكن معاينته وضبط الأفكار على نتائجه.

هذه المقدمة هي توطئة للدخول في موضوعات هذا المبحث، وأهم ما يجب التعرف عليه في البداية توضيح المراد والمقصود لمعنى النص المتداول في هذا البحث، فالمقصود هنا بـ"النص": هو الوحي المنزَّل، أو لفظ الكتاب والسنة، وعادة علماء أصول الفقه إطلاق معنى النص على: "ما ارتفع بظهوره عن الاحتمال"[(١)]، فيكون المراد بالنص: ألفاظ الوحي ذات الدلالة الظاهرة على المعنى، بينما يُقصد بـ"التراث" معاني عديدة، أخص في هذا المقام: ما جاء عن الفقهاء من شروح ومعاني اجتهادية لها دلالاتها الظنية في قراءة مراد الوحي أو الاجتهاد في ضوئه، وهناك من يسميه بـ"التاريخ" ويرى أنه: "منظومة الفقه الفكرية"[(٢)].

(١) انظر: الجويني، أبو محمد إمام الحرمين، **الكافية في الجدل**، تحقيق: فوقية محمود، طبعة الكليات الأزهرية ١٩٧٩م، ص٤٨.

(٢) انظر: ياسين، عبد الجواد، **السلطة في الإسلام**، طبعة المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، ص٧.

وغالب المعاصرين يشتغلون في فهم النص حسب تلك المنظومات الفكرية أو النطاقات المعرفية -حسب استعمال فوكو- ويبقى للنص القرآني روحه التي تظهر من معناه الأولي الذي يتبادر للعربي في لغته النقية، ويفهمه دون تأويلات صارفة عن المعنى العام للفهم عند العرب.

وهذه ليست الإشكالية الأساس التي أودُّ الحديث عنها؛ بل ظهرت مشكلة أخرى مع النص القرآني وهي تغليب الجدلية التأويلية على معناه ثم حبس النص داخله، دون أيِّ اهتمام بمقصد النص الأساس وهو البعث على العمل؛ لأنَّ الاختلاف في معناه دون التركيز على العمل الموجب لفعل الجيد وترك الشر والسيئ، هو ما نبَّه عليه القرآن من قبل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران: ١٩].

أمام هذه الإشكالية، أحاول وضع بعض الرؤى حول سؤال العمل في تلك الدراسات الحديثة من خلال المسائل الآتية:

أولا: أتساءل بعد ذكر هذا الإشكال الذي تمَّ إيراده فيما سبق وهو الانشغال بالنص عن دوره في الحث على العمل: هل هناك من يتفق معه ويؤيد أن هناك ضعفًا في الاهتمام بالعمل والممارسة الأخلاقية في الدراسات الشرعية الحديثة كظاهرة علموية؟

أعتقد من وجهة نظري أنَّ هناك اعترافًا بوجود هذه الظاهرة ومحاولات لنقدها بالدعوة للجانب العملي في تلك الدراسات الحداثية، وبالرجوع لعددٍ من فلاسفة العلم المعاصرين؛ يتأكد عندي وجود نقد لهذه الممارسة الشكلية من النظر المجرد؛ فهيجل الفيلسوف الألماني -على سبيل المثال- لما سُئل عن ماهية الفلسفة؟ أجاب بسخرية: "الفلسفة هي مورد رزق لأساتذة الفلسفة"، ويعلِّق الفيلسوف الفرنسي إدغار موران على هذه المقولة: بأن البرامج التعليمية تجهل أن الفلسفة الحيَّة لا بد أن تسخّر نفسها لرغد العيش، فالانغلاق السابق على النظر المجرد الذي عاشه الفلاسفة -كما يقول موران- قد

بدأ الكثير يتحرر منه، ولكن تجسيده في برامج لا يزال هامشيًّا[1]، ولا يختلف الحال فينقد كارل بوبر وباشلار لهذه العلموية المجردة، ويذكر برتراند راسل الفيلسوف الإنجليزي أن هناك تحولًا طرأ في الاهتمامات العلمية، فالعلم الذي كان يُثمَّن لكونه وسيلة لمعرفة العالم، أصبح الآن بعد انتصار التقنية يرينا كيف نغيّر العالم بشكل عملي وواقعي، وينسب أن أول مَن نادى بهذا التحوّل في الميدان العلمي هو الفيلسوف الألماني كارل ماركس حينما قال: "إنَّ السؤال حول عائدية الحقيقة الهادفة إلى التفكير الإنساني ليس سؤالًا نظريًّا؛ بل هو سؤال عملي، فحقيقة الفكرة أي واقعيتها وقوتها يجب أن تظهر عمليًّا"[2]، فالبحث العلمي حتى لو كان موضوعه نظريًّا؛ إلا أن مؤشر قبوله لدى كثيرٍ من المهتمين بفلسفة العلم يَظهر في مدى وجود أثر عملي ونتيجة واقعية، والذي أراه في مجال البحث الحداثي للعلوم الشرعية ومقلدته العرب أن هناك رضًا واطمئنانًا في البقاء في وعاء الركود النظري دون نقله للتجربة الحية والتنزيل النقدي لصحة معطياته، ليس لأن هناك حاجة لبسط البحث في المفاهيم والأفكار؛ بل لأجل الرغبة في عدم الانتقال من هذا الإطار والتمحور حوله بلا انقطاع، ثم يصف هؤلاء الباحثون أن طريقتهم تلك يصدق عليها فقط مسمى البحث العلمي، دون اعتبار لأهمية المجال العملي والتغييري!!

ثانيًا: قام الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن بعملٍ عظيمٍ في نقد فكرة العلم النظري الخارج عن سياقاته العملية، وناقش جذور الفكرة، وتوسع في بحث مجالات العلم والعمل من خلال مفاهيم كالعقل والقيم والعمل الديني، هذا المشروع -الذي ظهر في نهاية ٢٠١١م- يمكن أن يهدم كل تلك المنهجيات النظرية والتأويلية والشكّية التي تُغرق

(١) انظر: موران، إدغار، **كتاب تعليم الحياة**، ترجمة: الطاهر بن يحيى، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى ٢٠١٦م، ص٣٢.

(٢) من كتاب: راسل، برتراند، **أثر العلم في المجتمع**، ترجمة: صباح الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، ص: ١١٤، ١١٥.

الباحث فيها وتسرق عمره دون ثمرةٍ تعود على الفعل الإنساني وإصلاح الفرد والمجتمع بأي نتيجة[١]، ولعل أبرز المبادئ التي تمَّ تقريرها في كتاب الدكتور طه مبدأ (تقديم اعتبار العمل)، فلا حاجة للعلم بلا عمل، ومبدأ (العلم المستعمل) ويعني ألا يتعلم المرء إلا ما يعمل به، والتوقف من الاستزادة العلمية حتى يعمل بما تعلَّمه، ومبدأ (العلم النافع)، ويقتضي أن يكون للعلم ثمرة نافعة في الدنيا والآخرة. وهذا الكتاب يمكن اعتباره أوسع مشروع منهجي وتحليلي لفكرة العمل، وعلاقة العلم الحديث به.

ثالثًا: بالرجوع لمنهج الدرس الشرعي في تراثنا الإسلامي، نجد أن له طبيعة مختلفة عن غيرها من المناهج الحديثة، والحداثية على وجه الخصوص، فالعلوم الشرعية هي أدوات لتحقيق العبودية لله تعالى، والهدف منها العمل الصالح الذي يثمر فردًا صالحًا ومجتمعًا أقرب للصلاح العام، وقد قرَّر ذلك كثير من أهل العلم؛ فهذا الإمام الشاطبي يذكر في مقدمة كتاب الموافقات عددًا من القواعد تؤكد هذا المقصد من العمل بالعلم، فيقول في مقدمته الخامسة: "كل مسألة لا ينبني عليها عمل، فالخوض فيها خوض فيما لا يدل على استحسانه دليل شرعي"، وجعل دليله لهذه القاعدة الاستقراء التام للشريعة[٢]. وفي تجربة إدخال علم الكلام للنطاق الإسلامي ظهرت بسببه فرقٌ كلامية زاد عندها معدل النظر العقلاني بلا ثمرة عملية، فتكررت لدينا الحالة الإغريقية في النظر العقلي المجرد للعلوم الشرعية، ما دفع عددًا من العلماء والفقهاء للتذكير بخطورة هذا المآل، لذلك كتب عددٌ منهم مصنفات تحذيرية من الإغراق في علم الكلام؛ كالإمام أبي حامد الغزالي في كتابه (إلجام العوام عن علم الكلام)، وكتاب (الغنية عن علم الكلام وأهله) لأبي سليمان

(١) انظر: عبد الرحمن طه، **سؤال العمل، بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ٢٠١٢م، الفصل السابع قد يكون خلاصة أطروحات الكتاب، ص: ٢٢٧- ٢٥٣.

(٢) انظر: الشاطبي، الإمام أبو إسحاق الغرناطي، **الموافقات**، تحقيق: مشهور حسن، نشر دار ابن عفان بالخبر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، (١/ ٤٣).

الخطابي، وغيرهم، ثم قام الأصوليون بتطوير المنطق واستغلال القواعد الكلامية في الاستدلال للأحكام الفقهية، كمحاولة لنقله إلى مجال أكثر خصوبة في العمل الديني.

هذه الملاحظة شبه غائبة -واقعيًّا- عند القائمين بالدراسات الدينية من الغربيين وأتباعهم، فنصوص الوحي التي هي محطُّ اهتمام كبير ومعاصر، تُدرَّس حسب منهجيات لا تغادر معنى النص وتاريخه وتأويلاته، وفق طرق لسانية قد تختلف عن اللغة العربية، بينما المطلوب من النص القرآني بعد الفهم -والذي هو غالبًا ما يكون مُيسّرًا في لغته ومُدركًا في عموم معناه- هو التفكر والتذكُّر والتدبر؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، ثم إنَّ الغرض من هذا النص بعد إدراك وفهم معناه البسيط المتبادر، يكمن في القيام بالواجب الوظيفي من التعبد والامتثال، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾﴾ [طه: ١١٣]، فالتعامل مع نصوص القرآن كنص إغريقي أو من العهد القديم أو الجديد، يجعل سياق العمل وثمرته مختلفة عن المقصود والمراد من آيات القرآن؛ تأويلًا وتنزيلًا.

رابعًا: وفيه يُطرح سؤال حول دواعي تناول حقل الدراسات الشرعية منهجية الفلسفة الحداثية رغم خلافها للسياقات المعروفة والمتوارثة منذ القدم لطبيعة العلوم الشرعية، خصوصًا في الجامعات والمراكز الغربية المعاصرة، واليوم هناك أقسام وجامعات عربية تعتمد ذات المنهجية في حقل العلوم الشرعية، وترى في هذا الصنيع قمة التطور البحثي والمعرفي، لذلك كان من المهم معرفة العوامل الدافعة لتبني هذا الأنموذج؛ رغم قصوره المعرفي وغيابه العملي، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

١- هناك تقديرٌ كبير للجامعات الغربية ودورها الاستشراقي منذ أكثر من قرنين، مع تراكم كبير من المنجزات في حقول شرعية مختلفة، قدمت خلالها خدمة للعلوم الشرعية لا يمكن لأحدٍ أن ينكرها (دراسات مقارنة، تحقيق مخطوطات هامة، فهارس

تصنيفية، العناية بتاريخ وجغرافيا العصر الإسلامي الحديث) هذه وغيرها من المنجزات العلمية أكسبت شعورًا بالتفوق المستحق للاستشراق والحداثة الغربية، في وقتٍ كان العالم الإسلامي يعاني التخلف المادي والتراخي المعرفي، ومن ثمَّ تولَّد لدى الباحثين العرب الحاجة للاستمرار على ذات المنهج الغربي لضمان (التقدم) في المجال المعرفي، وهنا تحوَّل الدرس التراثي إلى فعل أدائي مُقلِّد لنطاق مركزي وأنموذج معرفي صارم أحيانًا، من يخرج عنه يُسلب صفة العلمية! كما أنَّ المعرفة المعطاة أصبحت وسيلة للسلطة غير المباشرة، وتمازجتا حينئذ (المعرفة والقوة، حسب تحليل فوكو) في إحداث بُنية مرجعية للعالم كله، إلى درجة أن يقرأ العالم نفسه ويستلهم ذاته؛ بل ويتهمها من خلال تلك البُنى المعرفية المستوردة! وهي التي سماها هايدجر بصناعة (المخيال الكوني) الذي جعل من الغرب بُنية كونية للوعي البشري[1]. وقد ساهم إدوارد سعيد في نقد هذا الاستغلال السياسي للمعرفة في كتابه ذائع الصيت (الاستشراق)، ثم أكمل هذا المشروع النقدي بشكلٍ عميق ودقيق الدكتور/ وائل حلاق، متجهًا في نقده إلى ذات الجهاز المعرفي والبُنى التحتية لقيام الغرب المعاصر؛ فمرةً يتهم الأكاديمية الغربية بإعادة هندسة الوعي؛ ليس للآخر فقط؛ بل حتى للباحثين الغربيين أنفسهم الذين خضعوا لقانون الدولة واشتراطاتها في التمويل والقبول ووضع اللوائح للدراسات، ومرةً ينتقد اعتماد رؤية الدولة بالتفريق بين ما هو قيمي وما هو واقعي (ما هو كائن- وما ينبغي أن يكون)، وهذا ما انعكس في تأطير البنى المعرفية للخضوع للسياسات الكولونيالية (الاستعمارية) التي رافقتها الكثير من المشاريع الفكرية والعلمية بغية تأسيس نواة تسيطر على العقل المعرفي في تلك الشعوب، ومرةً ينتقد

(١) انظر: ماركس درسلر ومانداير، **كتاب العلمانية وصناعة الدين**، تحرير، ترجمة: حسن أحجيج، طبعة الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٧م، ص١٨.

استلهام تلك الأكاديميات أخلاق الشركات التجارية التي تقوم بصناعة بُنى تعليمية مدجَّنة همُّها البحث عن المال والنفوذ(١).

٢- ثاني العوامل التي أدت إلى تماهي الباحث العربي في الغرق بقوالب المنهج الحداثي للتراث: الفصل المؤسَّس الذي يجري بين البحث العلمي والثمرة الأخلاقية، وبين العقل والوحي والإيمان، وبين العقل والشرع كمنظومة قانونية، وقد تمَّ هذا الفصل من خلال ما أُطلق عليه (بالفكر الموضوعي المحايد) حيث يظهر هذا الفصل في كل العلوم والحقول الأكاديمية ويتحول بقناعة تامة إلى (فضيلة علمية!)، فيمكن تدريس نص قرآني دون أي اكتراث لمغزاه الأخلاقي، ويمكن أن تُقدَّم الحلول الطبية لمشروع قتل وإبادة، ويمكن المساهمة في منتجٍ ولو سبَّب أضرارًا للبيئة والصحة العامة، هذا النوع من الفصل المقنّن تحول إلى منهج معرفي يسلكه كل باحث ولو في حقل الدراسات الشرعية.

وفي ختام هذا المبحث: أرى من المهم التذكير بأن المفيد من الدراسات الحداثية حتى في الحقل الديني له أهمية لا نستطيع إنكارها، ولكن ما مضى من عرضٍ هو لأجل إعادة التوازن المطلوب بين العلم والعمل كثمرة رئيسة من العلم، وأيضًا لأجل العناية بالمردود القيمي على الدارس ومجتمعه، كما أردت التنبيه -أيضًا- على خطورة (الغرور المركّب) الذي يصيب بعض الباحثين في تلك المراكز، ظنًّا أن وجوده في جامعات غربية عريقة يمنحه حق النقد والنقض والتسفيه بلا معرفة بطبيعة الحقل الدراسي ومنظومته المعرفية.

إنَّ ما نحتاجه اليوم لمعالجة إخفاقاتنا البحثية وتبعيتها المتعثرة، أن نعزِّز الثقة في التراث الديني وقيمته المنهجية، ونسعى لاستقلال الباحث العربي -في الغرب أو في الشرق- ليمارس بحثه المعرفي من دون أي هيمنة تؤثر على خياراته وحريته في الوصول للحقيقة، وهذه المطالب وإن اعتقدت أنها واقعية وصحيحة، ولكن دونها خرط القتاد!

(١) انظر: حلاق، وائل، **كتاب قصور الاستشراق**، ترجمة: عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٨م، ص: ١٦٥- ١٨٣.

المبحث الثاني

العمل الديني وفق التصور المابعد حداثي

يحمل العنوان بعض المصطلحات التي يظهر للوهلة الأولى تباينها وتضادها في المعنى والواقع، وقد يزيد الأمر غرابة وتعقيدًا أن هذه المعاني المتضادة -ظاهريًّا- يمكن جمعها في مجال واقعي واحد، والمجال المقصود بجمع (قطع البازل) أو مصطلحات العنوان؛ هو مجتمعنا العربي، فالمتغيرات التي تحدث في العالم تصيب كل مكان فيه، و لم يعد هناك مخبأ يمكن لبلدٍ ما الكُمون والابتعاد، ومجتمعنا منفتح وبشكل متسارع على كل جديدٍ، ومقبل -ولو من باب الفضول- على التعرف والمحاكاة لكل ما يحدث في هذا العالم الصغير، أمام هذه المعطيات كلها، سأحاول فهم بعض السياقات الجديدة الخاصة بالدين وما بعد الحداثة والمتشكلة مؤخرًا في مجتمعاتنا المحلية، سأعرضها على النحو الآتي:

أولًا: ماذا نقصد بما بعد الحداثة؟ وهذا السؤال مع أنه أصبح مطروحًا بشكل متكرر ومملٍّ؛ إلا أنه لا يزال يحمل الكثير من الإشكاليات المعرفية والتأويلية، وباختصارٍ سأحاول بيان المقصود من الحداثة أولًا، وفي سياق الدين بشكل خاص، فالحداثة كانت مرحلة انفصل فيها الغرب عن الأسطورة الدينية من خلال تقدم العلم، وظهرت الدولة القومية الحديثة بشرعيتها المنبثقة من الشعب بدلًا من حق الملك الإلهي، وأصبح للعقل والذات الإنسانية مركزيتهما في الحياة، ثم تطورت هذه الحداثة لتضع أشكالًا جديدة لتنظيم المجتمع، فأنتجت العلمانية والرأسمالية الحرة والليبرالية والعقلانية والعلموية وغيرها من تشكلات ظهرت مع تلك المرحلة من الانفصال عن الماضي الأوربي، ولكن هذه المرحلة الحداثية التي تسيَّد من خلالها الغرب وتمركز في الأرض، قد عرَّضته للكثير من النقد والتشكيك، بعضهم أرجعها لبدايات القرن التاسع عشر، بيد أن النقمة الحقيقية للحداثة حصلت مع أحداث الحرب العالمية الثانية والمحارق الدموية التي أنتجتها معامل العلم والتكنولوجيا، وانتقدت كذلك الديمقراطية التي جلبت النازية والفاشية، بالإضافة إلى

جرائم الاستعمار ضد الإنسانية وإفساد البيئة، ما كوَّن رأيًا نقديًّا تحوَّل إلى ظاهرة عالمية جديدة باسم "ما بعد الحداثة" فيها شبه تخلٍّ عن مشروع التنوير الأوربي، وظهرت أفكارها النقدية برفض وجود أي حقيقة أو قيم مطلقة، فلا توجد أي سردية كبرى تزعم التفوق أو اليقين، وما هو موجود مجرد "روايات" عارضة أو مشروطة وليست حقائق مطلقة، و لم يسلم العقل والإنسان والدولة من نقد فلاسفة ومفكري ما بعد الحداثة (نيتشه وهايدجر وفوكو ودريدا)، وأجزم أن الكثير من أجيال ما بعد الحداثة لا يعرفون أيًّا من هؤلاء الفلاسفة و لم يقرءوا لهم، ولكن حجم الجماهير المتأثر بها مذهل للغاية، كما أن الدولة القومية المابعد حداثية لم تكن سائلة كما هو حال ثرثرة العدميين في الكثير من المسلَّمات؛ بل أصبحت أكثر سلطة وقوة في فرض سياساتها في كل التفاصيل حتى داخل غرف النوم، وأكثر ما يغري جمهور ما بعد الحداثة استمتاعه بآليات الحياة القائمة على (اللذة) والاستهلاك والسينما والترفيه والموضة والتقنيات الاجتماعية، هذه الملامح الموجزة لما بعد الحداثة لم يتولَّد الاقتناع بها بسبب نجاعة أفكارها وتصوراتها؛ وإنما حصل هذا الانسياق الجمعي لها بسبب قربها من متع الفرد، وتحررها من الالتزامات التي تؤثر على حرية الناس في الاختيار[1].

ثانيًا: ما هو تأثير ما بعد الحداثة على الدين؟

(١) انظر: **المرجع في سوسيولوجيا الدين**، كتاب أكسفورد، ترجمة: ربيع وهبة، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م، (١/ ٢٦٥- ٣٠٠)، باومان، زيجمونت، **سلسلة السيولة** (المجموعة الكاملة)، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٩، (١/ ٨٩- ٢٢٢)، هارفي، ديفيد، **حالة ما بعد الحداثة**، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، (١/ ٦١- ٧٩)، وعبد الرحمن، طه، **كتاب بؤس الدهرانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين**، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص١١.

وهنا سأحاول المقاربة في الإجابة مع حالتنا المجتمعية، فإذا اعترفنا أن موجات ما بعد الحداثة لامستْ تلك المجتمعات، فإن الحالة الدينية التي نعيشها ليست بمنأى عن هذا التأثر، ويمكن تصور هذا الأثر في أشكال منها على سبيل المثال؛ ضعف المؤسسات الدينية الرسمية، فالحداثة التي جلبت معها علمانية همّشت دور الدين في الحياة العامة خلال القرنين الماضيين، لكنها لم تقضِ على الدين الفردي؛ بل كما قال غابريل دالي أنها حققت: "الهدف الكانطي للدين ضمن حدود العقل"(١)، فاستبعدت سلطة رجال الدين والتقاليد المطلقة للتدين، وأبدلت ذلك بإيمان شخصي وعقل متسيِّد لا يقبل الخرافات، أمَّا ما بعد الحداثة فهمَّشت كليًّا دور المؤسسة الدينية حتى في مجالها الضيق داخل المجتمعات العلمانية، وهو ما يحصل حاليًا من ضمور قوة المؤسسات الدينية المركزية في عالمنا الإسلامي؛ فرغم دورها السياسي المحترم ضمن الدولة إلا أنها لم تعد ذات أثر في توجيه العامة إلا في إعلان دخول رمضان أو العيد، أما الفتاوى العامة فأصبحت مشاعة في مواقع الإنترنت متروكة للانتقاء الفردي.

أمَّا الأثر الثاني لما بعد الحداثة؛ فيكمن في تراجع التدين التقليدي مقابل ظهور صور جديدة من التعبيرات الدينية الخاصة، كما في تعبير ريشارد روبرت: "أنها تطورات دينية جديدة تفجَّرت مثل الفطريات على فروع وجذوع أشجار التقاليد التي هوت"(٢)، فالخيارات التي تظهر أمام المستهلك في (السوبر ماركت)، أو أمامه في قائمة الطعام في (ماكدونالدز) هي ذات الطريقة في تحديد خياراته التدينية التي يتعبد بها الفرد ما بعد حداثي، حسب ذائقته الروحية أو موضة متابعيه في تويتر والفيسبوك، دون الحاجة إلى إشادة فقيه أو عالم دين، أو العودة إلى تقاليد المؤسسة الدينية.

(١) **المرجع في سوسيولوجيا الدين**، كتاب أكسفورد (١/ ٢٦٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧٣).

وفي استطلاع رأي حول الديانات الجديدة في فرنسا عام ٢٠٠٧م؛ عبّر ٧% أن الكاثوليكية هي الدين الحقيقي الوحيد، بينما كانت النسبة ٥٠% في عام ١٩٥٢م[١]، فأصبح المعتقد الراسخ والمطلق مجرد تجربة سائلة ومتغيرة حسب معطيات الفرد واحتياجاته الروحية، وقد اطلعت على تغريدة متداولة في مواقع التواصل الاجتماعي لامرأة سعودية تحمل شهادة الدكتوراه وتتسأل: "هل أي أحد غير مسلم يعتبر كافرًا؟"[٢]، ثم قالت في تغريدة أخرى: إن الناس عبدوا الله قبل المذاهب وقبل صحيحي البخاري ومسلم وغيرها من كتب السنن. لتأتي الكثير من التعليقات مؤيدةً حق الاختيار من هذه الأديان؛ حسب ما يراه الفرد، وهذا التوجه لا أقطع أنه منتشر في أوساطنا الثقافية المحلية، ولكنه بدأ يظهر بقوةٍ؛ رغم أن فتاوى وبيانات المؤسسة الدينية ترفضه وتحرمه قطعًا؛ بناءً على النصوص الواضحة مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، هذا التوجه التديني الذي بدأ يظهر ويُعبّر عنه بقوة في الأوساط الثقافية، جاء انعكاسًا طبيعيًّا لموجة ما بعد الحداثة وموضاتها المنتشرة بالعالم[٣].

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٧٤).

(2) https://twitter.com/WwaaffaaA

(٣) من صور هذه الموضات الدينية: ما كتبه رشيد الخيون، بعنوان: "الإبراهيمية.. المشتركات بين الأديان الثلاثة بوابة التسامح" في صحيفة العرب تاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٩م، وفيه تحدث الكاتب عن تاريخ المشتركات بين الأديان، وكيف يمكن توظيفها في إطار واحد من الاختيار الباعث نحو السلم والتسامح، وهناك في المقابل مقالات عديدة تحذر من الديانة الابراهيمية التي قد تكون تميع للإسلام فقط كونه الدين الخاتم والخالد وما عداه من أديان كلها محرفة وباطلة، كذلك يظهر خيار الانتقاء حتى مع المذاهب الباطنية فصورة الحلاج بدأت تظهر كشخصية دينية مناضلة وكاريزما صالحة للطهورية المطلقة، وقد كتب في ذلك خالد التركي مقالًا في صحيفة ايلاف ذكر فيه:" أدرك الحلّاج أن الطقوس الدينية التي نمارسها بالجسد لن توصله إلى الله؛ فبدأ في محاربة هذا الجسد، وأعطى الراية للروح؛ لتقوده نحو المعشوق الوحيد. تعذّب وعانى وتألّم من أجل =

ثالثًا: هل الإسلام ضد الاندماج والتعايش والسلام كما يروجه بعض مفكري ما بعد الحداثة؟

أظنُّ أن هذا السؤال أصبح من أكثر الموضوعات إثارة خلال الفترة الراهنة، فالمسلمون خصوصًا في أوربًا يتعرضون دائمًا للتشكيك في أن دينهم حاجز عن الاندماج، و لم تعد فكرة العلمانية مقنعة في إبقاء المسلمين يعيشون في دائرة اختياراتهم الدينية؛ بل أصبح خطاب السياسيين (ماكرون على سبيل المثال)[١] يفرض عليهم خيارات حادة؛ إما الاندماج السائل أو المواجهة الصلبة، وهذه اللغة بدأت تظهر في أطروحات عدد من المسلمين (أركون والشرفي وأبو زيد وعجمي وغيرهم)، في اعتبار أن النموذج المسلم الرافض للاندماج هو الصورة الأصولية والمتطرفة للمسلمين، هذه الرؤية الأوربية بدأت بالانتشار أيضًا في الهند والصين وأوربا الشرقية، وأصبحت المؤسسات الإعلامية تروج لهذه النظرة الإقصائية للمسلمين باعتبار أن التزامات المسلمين الدينية ضد المواطنة والتعايش، ومن ثمَّ تزايدت في الآونة الأخيرة المواقف العدائية ضد المسلمين باسم (الإسلاموفوبيا)، لهذا جددت منظمة التعاون الإسلامي -ومقرها جدة- دعوة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية إلى إعلان ١٥ مارس يومًا دوليًّا للتضامن ضد الإسلاموفوبيا[٢]، ويبقى الإشكال المحلي أن هذا النموذج الذي تدعو له أوربا وغيرها يصادم أحيانًا أبجديات وأصول الامتثال الديني للمسلم؛ أنه النموذج الذي تروِّج له بعض قنواتنا الفضائية بوعي أو بلا وعي.

رابعًا: هل هناك مظاهر لدين ما بعد حداثي في مجتمعنا المحلي؟

=

عشقه لله بطريقةٍ كان ظاهرها الكفر أو الجنون، وباطنها وحقيقتها الإيمان والحكمة" انظر: **https://elaph.com/Web/opinion/2020/03/1284885.html** .

(١) انظر: **https://www.bbc.com/arabic/trending-54391072** .

(٢) انظر: **https://www.spa.gov.sa/2047507** .

المجتمع السعودي حسب ثقافته الدينية والنظام الأساسي للحكم لا يقبل ولن يتنازل رسميًّا لهذه الموضات العابرة للقارات، ولكن المتأمل في أدوات هذه الموجة الما بعد حداثية يجدها بعيدة عن الجدليات الفكرية والعقدية، وغالبًا ما تسيل بنعومةٍ وصمتٍ عبر احتياجاتنا (الرغبوية) و(المتعوية)، التي تناسب طبيعة الفرد (المعولم) المنعزل في دائرته الواقعية، والمنفتح جدًّا في دائرته الافتراضية على كل ظواهر العالم، والسعودي كغيره لن يكون في منأى عن تلك التحولات حتى في الجانب الأعمق من هوية البعض[1]، وتوقعي أن الفترة القادمة ستحظى بقبولٍ نسبي لهذه الموضات، ربما لأنها أكثر الأدوات المؤثرة في إزاحة بقايا تيار الصحوة عن الساحة الاجتماعية من خلال مظاهر عامة تدل على صورة مختلفة عما كان عليه المجتمع، كما أعتقد أن بعض منابر الخطاب السلفي الذي كان محاربًا للعلمانية دون فهم، سينتقل إلى الطرف الآخر مدافعًا عن العلمانية بلا فهم أيضًا، على اعتبار أن هذا التوجه يحقق لهم بقاء ورضًا في دوائر التأثير والسلطة، كما سيتوسع اشتغال الجهات القانونية الرسمية في معالجة كل الثغرات التشريعية والقضائية بأنظمة ولوائح تجعل من الدولة هي المشرع الوحيد في كل مجالات الحياة المتعددة، وهذا يعني أن القانون هو أداة التشريع، فلا يُحتاج معه إلى جهات دينية تجتهد في حكم العمل في شأن مدني بعد أن أصبح ذلك شأن الدولة فقط، وهذا ما يضيق مساحة المؤسسات الدينية في المجال العام.

وفي آخر هذا المبحث؛ أرى أن موضة ما بعد الحداثة قد تمَّ نقدها كثيرًا ومن فلاسفة ما بعد الحداثة أيضًا، وهي كما قال إرنست غيلنر: "إن النسبية تقود إلى بحث غير متقن، ونثر مرسل مروِّع، وكثير من الغموض المدَّعى، وعلى أية حال تشكل ظاهرة سريعة الزوال ومصيرها النسيان عند وصول موضة أخرى"[2]، والجيل الذي يراها مناسبة لرغباته الحياتية نحو العبثية والتمرد، ومن خلالها يشبع ضميره الداخلي بروحانية منتقاة، هو

(١) انظر: **المرجع في سوسيولوجيا الدين**، (٢/ ١٠٨٧- ١٢٣١).

(٢) انظر: **المرجع في سوسيولوجيا الدين**، كتاب أكسفورد (١/ ٢٨٥).

جيل أيضًا سريع التقلب والتمرد في اختياراته، والخوف أن تكون تجربته الأخرى هي نحو التطرف والاختيارات الأكثر حدية في الدين أو الإلحاد؛ لأن ما بعد الحداثة جعلت الاختيار للدين يخرج من دائرة الاعتقاد الرصين والحجج والبراهين نحو اختيار الفرد حسب ميوله وأهوائه، وهنا ستخرج لنا موضات دينية لا نحسب لها أي حساب، يعبِّر عن ذلك ستيفن نولن: "إن الناس يريدون علاقة خاصة مع الرب، ولكنهم يريدون -أيضا- ربًّا أسهل وأسرع وغير معترض وقابل للتجهيز في المايكرويف!"(١).

سؤال ختامي: إلى أين تتجه دراساتنا الراهنة في الحقول الإسلامية؟

عندما كتب إدوارد سعيد كتابه حول "الاستشراق"، ثم أكمل وائل حلاق نقد سعيد والمستشرقين في كتابه "قصور الاستشراق"، كانت هذه الخطوة مهمة لإيجاد نوعٍ من الصدمة للباحثين المنساقين خلف الدراسات الغربية بلا نقد أو مقارنة أو مدافعة لها، فكانت هذه الخطوة بداية لفتح أبواب الشك نحو نتائج تمَّ التسليم بها، ودراسات تمَّ تمريرها، ونطاقات منهجية تمَّ ترسيخها في أقسامنا الأكاديمية.

ومهما تساءلنا عن السر في عدم نقد تلك المنتجات الاستشراقية لأكثر من نصف قرن، فلأن العقلية الغربية تبهرنا من ناحية الكشف عن موضوعات جديدة، ومنهجية منضبطة في تناول الكثير من الدراسات، ومع هذا الإبهار الذي قد يعمينا عن فحص المشهد كاملًا، نجزم أن هناك دراسات غربية من مراكز مرموقة؛ هي في غاية الضعف والبساطة، وتستنتج من مقدمات هشَّة قطعيات مسلَّمة، خصوصًا في مجال الدراسات السوسيولوجية لمجتمعاتنا الإسلامية، أو موضوعات ذات علاقة بالوحي والتراث وفلسفة الدين والرؤية للمذاهب الفقهية أو التيارات الحركية، وهذه الموضوعات الغربية التي يتزايد الاهتمام بها يومًا بعد يوم، تفشل عندما يتم بحثها ودراستها في بيئتنا الشرعية والاجتماعية؛ بسبب اختلاف المنهجية ونمطية التفكير (البرادايم) لدى تلك المراكز القائمة على فكرة

(١) المرجع السابق (١/ ٢٧٦).

اللاهوت المسيحي، أو متشبعة بنظريات فيبر ودوركايم المنطلقة من محاولات البحث عن موضع للدين في الشأن العام؛ بعدما توغلت الشكيَّة الديكارتية والتجريبية العلموية في تفسير كل الظواهر والقضايا العقلية وحتى الغيبية، أمَّا اليوم فقد أصبح منطق الدراسات الإسلامية -كحقل معرفي غربي- أكثر اعتمادًا على استجلاب علم الكلام بكل نظرياته وأدواته القديمة، و لم تعد أدواته خاصة بالحِجاج والمناظرة؛ بل تدرَّس كمنهج للاستدلال والنظر، وهو ما يجعل لكل باحث نظرته الخاصة في طبيعة نصوص الوحي وصفات الرب وآثار أفعاله على الكون والطبيعة، دون تمييز للخلفية الفكرية المتباينة التي يقررها القاضي عبد الجبار والنظَّام والعلَّاف، أو ما يقابلها عند أبي الحسن الأشعري والغزالي وابن تيمية وغيرهم، وكل واحد من هؤلاء وغيرهم له طريقته الخاصة في قبول أو ردِّ ما تم جلبه من علم الكلام خلال القرون الهجرية الأولى والوسطى، وهذا ما يسوِّغ أن فكرة الاستشراق الكولونيالي القديم لا يزال يمتد حتى في عصرنا الحديث؛ رغم العاطفة والتواضع الذي يظهره الاستشراق الجديد في توظيفاته لعلم الكلام(١).

بناءً على ما سبق من وجود اهتمام غربي كبير في حقل الدراسات الإنسانية التي تخص مجتمعاتنا الإسلامية -يصيب بعضها ويخطأ بعضها الآخر- نتساءل: هل لدى مؤسساتنا الأكاديمية والبحثية ما يقابل هذا الاهتمام، ونحن أصحاب الشأن والأولى به؟

وحتى نجيب على هذا السؤال، نحتاج أن نعرف ما هي اهتمامات الباحث والأكاديمي العربي والمسلم، فحملة شهادة الدكتوراه في بلد كالسعودية حتى ٢٠١٧م حسب هيئة الإحصاء بلغوا: (٣٦٨٦٩)، وهذا العدد كبيرٌ جدًّا على مستوى العالم،

(١) انظر: ناغل، يتلمان، **تاريخ علم الكلام الإسلامي**، ترجمة: محمود كبينو، دار الوراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨، (ص: ٢٥- ١٣٨). هذا الكتاب قدم فيه المؤلف رؤيته لعلم الكلام الإسلامي من زاويته وتحليله لقراءته ذات القصور المعرفي والاختلال المنهجي؛ فخرج بنتائج غريبة حول نشوء التيارات الاعتقادية وموثوقية النص القرآني والنبوي وغيرها.

ويفترض في الدكتور أن يكون باحثًا أكاديميًّا، أو على الأقل يشتغل بالمعرفة بحثًا وكتابةً، ومع ذلك نجد أن مخرجات البحث الأكاديمي ضعيفة للغاية خصوصًا في مجال الدراسات الإنسانية، وللدكتور/ علي الخليفة دراسة حول المنتج البحثي لعدد ٣٨ أستاذًا متخصصًا بعلم الاجتماع في أهم ثلاث جامعات سعودية، أظهر بحثه نتائج محبطة تؤكد ضعف تلك الأبحاث في مجالات مهمة ومتعلقة بالجانب الفلسفي والأبستمولوجي في علم الاجتماع؛ حيث لم يوجد سوى ٢% من الأبحاث من مجموع (١٠٣٧ بحثًا) تهتم بهذه الجوانب الجوهرية من هذا العلم[١]، وقد اطلعت مؤخرًا على ببليوغرافيا لأبحاث فقهية محكّمة نُشرت في مجلات علمية بالمملكة، وجدتُ أن أكثر من ٨٠% منها لا يخرج عن موضوعات مكررة أو قديمة لم يعد لها أثر معاصر، أو مجرد مقارنات بين عصرين أو إمامين أو مذهبين، أو تجميع لمتفرق، أو تنظير بلا تنزيل، مما يجعلها موضوعًا غير دافعٍ للإبداع والتجديد، علمًا أن كل مجلة تشترط في قبول البحث وتحكيمه أن يكون بحثًا جديدًا وفيه إضافة وإبداع، ومع كامل التقدير لهذه الموضوعات ومن بحثها، إلا أنها بعيدة أيضًا عن احتياجنا الواقعي الذي يتطلب نقدًا ومراجعة وفحصًا من جديدٍ لكثيرٍ من المقولات والأحكام والمنهجيات[٢].

وعليه نسأل: ماذا ننتظر من الباحث في الدراسات الإسلامية في عصرنا الراهن؟

أعتقد أنَّ المقدمات السابقة تؤكد أن هناك خللًا ظاهرًا في نوعية البحث وجودته، وأن هناك فرصًا كبيرة تدعونا للبحث المستمر في موضوعات جديرة بالاهتمام، لا نجد لها باحثًا مهتمًّا سوى من يأتينا من الخارج! وهذه الفرص وما يقابلها من تحديات في مجال الدراسات الإسلامية يتطلب أن نعيد النظر في اختيار موضوعات الدراسات العليا،

(١) انظر بحث الدكتور/ عبد الله البريدي، **مجلة إضافات**، العدد ٤٣، و٤٤ خريف ٢٠١٨.

(٢) انظر: **فهرس الموضوعات الفقهية في المجلات العلمية المحكمة**، إشراف الدكتورة/ صباح فلمبان، نشر جامعة أم القرى ١٤٣٨- ١٤٣٩هـ.

وضوابط الموافقة على نشر البحوث العلمية، والتأكيد على الجدة والإبـــداع في التنـــاول والتنزيل على واقعنا الحالي، مع ربط ذلك بمؤشرات دقيقة لقيمة هذا المنتج العلمي. وهـــذا الأمر يتطلب حزمًا إداريًّا ومتابعة من الجامعات ووزارات التعليم العالي، ونأمل مع الوقت أن نرتقي للطموح البحثي الذي نصبوا إليه، فالثغرات المعرفية لدينا هائلة، والشغف المعرفي هو ما يدفع الباحث لخوض تلك المجالات المسكوت عنها دهرًا طويلًا، ودمج وتطوير هذه الفرص والإمكانات هو مهمة الإداري الناجح في جامعاتنا اليوم.

خاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

بعد هذه الإطلالة الموجزة على هذا التأثير المنهجي الذي بدأ يصبغ دراساتنا الشرعية وممارساتنا الدينية، فإن من المهم بعد ما تمَّ تقديمه من عرض أن ألخص أهم النتائج في معرض توصيات عملية:

١- القراءة الحداثية للنص تحتاج إلى مزيد بحث في أقسام كليات القرآن وأصول الدين، وأن يتم مزج التوصيف الواقعي لحال هذه الدراسات الغربية بنقد علمي يفكك الخلل المنهجي فيها.

٢- التجديد الحقيقي للنص القرآني وتأويله لا ينبغي أن يخرج عن غاياته ومقاصد نزوله.

٣- العناية بالمردود القيمي عند تناول الموضوعات القرآنية، فالأثر العملي بات خارج حساب الباحثين باعتباره أمرًا سلوكيًّا لا علاقة للباحث فيه، وهذا اختزال لمقصد النصوص القرآنية.

٤- التدين المجتمعي أصبح في مرمى الكثير من الدراسات الغربية، وتوطين هذا النوع من البحوث في جامعاتنا يمنحنا قدرة على رصد المتغيرات وفهمنا لها، والعمل الديني المناسب في مواجهتها إذا كانت صورة للانحراف والابتداع في الدين.

٥- باتت الميوعة الدينية التي تنامت مع الأطروحات الاستهلاكية والما بعد حداثية، تغذي اتجاهات طلب الروحانيات بلا عمل، وإقامة الدين في حدود الذوق الشخصي، وهذه الظاهرة لا تزال بكرًا في حقل الدراسات الإسلامية المعاصرة، تحتاج إلى مزيد من عناية واهتمام ورصد واقعي.

التوصيات:

- إنشاء مرصد علمي يراقب حالة التدين وفق مؤشرات علمية تبين حدود قربه وبعده عن الدين المتزَّل، تتبناه أحد المؤسسات الأكاديمية العريقة في عالمنا الإسلامي.

- إعداد دراسات أكاديمية يقوم بها طلبة مرحلة الدكتوراه في جامعاتنا الإسلامية حول مرجعية الاستشراق الحديث في نقد النصوص وتأويلها، وتفنيد القراءات المابعد حداثية وفق منهج علمي صارم.

والله تعالى أعلم وأحكم، وصلى الله وسلم على محمدٍ وآله وسلم.

أهم المصادر والمراجع:

١- باومان، زيجمونت، **سلسلة السيولة** (المجموعة الكاملة)، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٩.

٢- الجويني، أبو محمد إمام الحرمين، **الكافية في الجدل**، تحقيق: فوقية محمود، طبعة الكليات الأزهرية ١٩٧٩م.

٣- حلاق، وائل، **كتاب قصور الاستشراق** لوائل حلاق، ترجمة: عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

٤- الخيون، رشيد، **مقال بعنوان: "الإبراهيمية ... المشتركات بين الأديان الثلاثة بوابة التسامح"** في صحيفة العرب تاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٩م.

٥- راسل، برتراند، **أثر العلم في المجتمع**، ترجمة: صباح الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٦- الشاطبي، الإمام أبو إسحاق الغرناطي، **الموافقات**، تحقيق: مشهور حسن، نشر دار ابن عفان بالخبر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٧- عبد الرحمن، طه، **سؤال العمل، بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

٨- عبد الرحمن، طه، **كتاب بؤس الدهرانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين**، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

٩- كلارك، بيتر، **المرجع في سوسيولوجيا الدين**، كتاب أكسفورد، ترجمة: ربيع وهبة، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.

١٠- ماركس درسلر ومانداير، **العلمانية وصناعة الدين**، تحرير، ترجمة: حسن أحجيج، طبعة الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٧م.

١١- موران، إدغار، **كتاب تعليم الحياة**، ترجمة: الطاهر بن يحيى، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى ٢٠١٦م.

١٢- ناغل، يتلمان، **تاريخ علم الكلام الإسلامي**، ترجمة: محمود كبينو، دار الوراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

١٣- هارفي، ديفيد، **حالة ما بعد الحداثة**، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

١٤- ياسين، عبد الجواد، **السلطة في الإسلام**، طبعة المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.